هو المبتدا وفعل هو الشرط وتضمنت معناها فلتضمنها معنى الشرط الزمتها الفاء
اللازمة للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتدا لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا
اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره في الجملة كما تقرر آنفا والغرض
ذلك بان اما حرف لايستقل بالمفهومية ومعها اسم يستقل بالمفهومية ولكن
يستقل بالمفهومية ايضا فكيف يقام حرف لايستقل بالمفهومية مقام شيئين
كل منهما يستقل بالمفهومية وايضا كما بين مفهوميهما تباين وذلك ان الاسم لابد
على زمن بخلاف الفعل فيلزم ان تكون اما دالة على الزمن باعتبار نيابتها
عن الفعل الذي هو ليكن وغير دالة باعتبار نيابتها عن الاسم الذي هو منها
واجيب بانه ليس المراد باقامة اما مقامها انها تؤدي معناها وانما المراد
باقامتها مقامها انها تدل على ترتب ما بعدها على ما قبلها كالشرط فانه
وضع لتعلق حصول مضمون جملة الجواب على حصول مضمون الشرط انتهى ملخصا
من شيخنا الشيخ عطية وشرح م ر وسملاوي على الاربعين النووية قوله فهذا المؤلف
الحاضر ذهنا الاشارة للالفاظ الذهنية من حيث دلالتها على المعاني فعلى ما
هو المختار والارجح من احتمالات سبعة في مسمى الكتب والتراجم بيان
السبعة ان يقال ان مسمى الكتب الالفاظ او النقوش او المعاني او
الالفاظ والنقوش او الالفاظ والمعاني او النقوش والمعاني او
الثلاثة وانما كان هذا مختارا دون غيره من السبعة لان
النقوش لعدم تيسرها لكل احد في كل وقت لاتصلح ان تكون
مدلولا ولا جزء مدلول فبطل اربع احتمالات ولان المعاني لكونها
متوقفة في الغالب على الالفاظ لايصلح ان تكون مدلولا ولا جزء
مدلول ايضا فبطل احتمالان فتعين ان يكون المراد الالفاظ
الذهنية من حيث دلالتها على المعاني واما من حيث ذاتها فليست
مقصودة انتهى شيخنا عطية ووجد بخط بعض الفضلا نقلا
عن الدميري ما نصه قوله فهذا الاشارة راجعة للمؤلف الحاضر
في ذهن المؤلف والتقدير فهذا المؤلف الذي هو الفاظ مخصوصة
دالة على معاني مخصوصة من حيث دلالتها على تلك المعاني على
ما اختاره السيد من احتمالات سبعة ابداها في مسمى الكتب والتراجم
وعليه فالاشارة لما هو في الذهن من تلك الالفاظ وان تاخر
وضع الاشارة عن فراغ المؤلف لانه لايتصور ان تكون الاشارة

لما يوجد من الالفاظ في الخارج لانعدامها لكونها اعراضا غير قارة الذات
فما اشتهر من ان الاشارة الواقعة في اوايل الكتب ان كانت بعد التاليف
فهي لما في الخارج غير مستقيم على هذا الاحتمال المختار لان الالفاظ تنعدم
بعد وجودها فان قيل كيف صحت الاشارة لما في الذهن مع ان
ذا الاشارة بها الى موجود محسوس قلنا المراد بالمحسوس ولو
تنزيلا وهذا منه كانه لشدة استحضاره له كانه صار محسوسا
فان قيل هلا جاز ان تنزل الالفاظ التي وجدت في الخارج وانعدمت
كانها موجودة محسوسة فتكون الاشارة المتاخرة لما في الخارج
فصح ما اشتهر قلنا ذاك فيه تنزيل الموجود غير المحسوس منزلة المحسوس
وهذا فيه تنزيل المعدوم منزلة الموجود فاريكيو اذ لك ودون هذا
فان قيل ما في الذهن من تلك الالفاظ لايكون غالبا الا امورا مجملة
وليست هي مسمى الكتاب وانما مسماه الالفاظ المفصلة واجيب بان في الكلام
مضافا محذوفا فتقديره مفصل هذه الالفاظ كتاب لي فالاشارة لتلك الالفاظ
المجملة والاخبار عن ذلك المضاف المحذوف فان قيل الالفاظ التي وقعت الاشارة
اليها واخبر عنها بكتاب ليست هي الموجودة في ذهن المؤلف حين ذلك فيلزم ان لا
يقال كتاب لعدم ذلك قلنا لايلزم ذلك لابتناء على ان مسمى الكتب من حيز علم الشخص
وح يقدر مضاف آخر اي نوع دال مفصل هذا والمختار المشهور انه من حيز علم الجنس فلا
حاجة لتقدير هذا المضاف اذ لا ينحصر فيما في ذهن المؤلف فاكه العلامة الطبلي وقوله
من حيز علم الجنس اي بخلاف مسمى العلوم فانه من حيز علم الشخص كذا في التحفة وعمارة
تنبيه التحقيق ان اسماء الكتب من حيز علم الجنس لا اسمه وان صح اعتباره ولا علم الشخص
خلافا لمن زعمه وان الف فيه بما يحتاج رده الى بسط ليس هذا محله وان اسماء
العلوم من حيز علم الشخص انتهى بحروفه ومازعمه العلامة بن قاسم نقلا عن الشيخ عميرة
فجعل الجميع من حيز علم الشخص انتهى رحماني قوله مختصر في الفقه ابن الفاظ مخصوصة
قليلة دالة على جنس الفقه بمعنى المسائل المخصوصة بدلالتها على بعض تلك
المسائل قوله عما من الاختصار لان الاشارة الى انه ماخوذ من الصغير المزيد فيه فالاخصر
منه ليس من الاشتقاق المصطلح عليه المراد عند الاطلاق انتهى ع ش قوله في الفقه
في هذه الظاهية اشكال حاصله ان المنهج كغيره من اسماء الكتب اسم للالفاظ المخصوصة
باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة والفقه كغيره من اسماء العلوم اسم للملكة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)